

دراسات

نديم روحانا*

المصالحة في النزاعات القومية المستمرة:

القوة والهوية في الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية

أخذ الأدب المختص بحل النزاعات يقبل بالتمييز بين تسوية النزاعات والمصالحة، باعتبارهما عمليتين مختلفتان في طبيعتهما وتقودان إلى تحقيق أهداف متعددة في المفاوضات بين أطراف إثنية وقومية موجودة في صراع فيما بينها. المصالحة مصطلح جديد نسبياً شائع في الخطاب السياسي، بدأ يصبح موضوع اهتمام من جانب الباحثين. وقد جاء اتساع دائرة استعماله أساساً بفعل التطورات قوية الأثر في الساحة الدولية، التي أدرجت قضايا العدل ومحاسبة النفس تاريخياً في قلب جدول الأعمال الاجتماعي في بلاد كثيرة، ورفعت مستوى الإدراك الدولي لأهمية حل النزاعات الإثنية. هذا ما حدث مثلاً في الدول التي خاضت عملية الانتقال من العيش تحت وطأة أنظمة مركزية، انتهكت بفظاظة حقوق الإنسان لمواطنيها، إلى أنظمة ديمقراطية تخطو خطواتها الأولى، وفيها أصبحت قضايا متعلقة بما يسمى "عدل المراحل الانتقالية" (transitional justice) قضايا مركزية (مثلاً في إيسلافادور، والأرجنتين، وتشيلي، وغواتيمالا، ودول أوروبا الشرقية). وعلى هذا المنوال بدأ عدد من الدول الديمقراطية بفحص المظالم والشور التي ارتكبت في الماضي، كإبادة الشعوب الأصلية، والرق، وجرائم الحرب (مثل الولايات المتحدة وأستراليا واليابان)، في حين بدأت دول أخرى بفحص أسباب تعاون شرائح سكانية من أبنائها مع محتلين ومضطهدين، أو بفحص أسباب عدم احتجاج شرائح سكانية على سياسات إبادة شعب ما. فبعد سقوط سور برلين، مثلاً، اعتذر عدد من رؤساء دول أوروبا الشرقية للشعب اليهودي عن تعاونهم مع مشروع الإبادة النازي، أو عن عدم محاولاتهم منع تنفيذه. وأصبحت المطالبة بالاعتذار جزءاً مقبولاً من الحوار بين الشعوب والجماعات التي مرت بنزاعات، وعانت انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن التحول الديمقراطي، والدور الذي أدته لجنة "الحقيقة والعنصرية" (الأبارتهايد) إلى نظام ديمقراطي، والدور الذي أدته لجنة "الحقيقة والمصالحة" في جنوب أفريقيا في عملية التحول هذه، شكلا حالة خاصة ذات مقياس مميز لها، ورفعا بالتالي مستوى الإدراك الدولي لدور عملية المصالحة في تغيير وجهة

(* أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس في جامعة تل أبيب.

النزاعات الإثنية. صحيح أن أكثر من 20 لجنة مشابهة أُسست في أنحاء العالم كافة، لكن حالة جنوب أفريقيا تبرز في الوعي الدولي باعتبارها حالة لمحاسبة النفس على المظالم التي ارتكبت في الماضي، وحالة أدت المصالحة فيها دوراً مركزياً في الانتقال، بطرق سلمية، من الاضطهاد الشديد إلى التحرير الشامل، وفي التغييرات التي طرأت على العلاقات بين الجماعات المتنازعة فيما مضى.

إن الاستخدام الشائع لمصطلح المصالحة، والتجديد الكامن في استخدامه في الخطابين الأكاديمي والسياسي، والعلاقة بينه وبين مصطلحات أخرى، مثل الاعتذار والمسامحة (forgiveness)، تشحنه كلها بمعان كثيرة، ومع ذلك تساهم في مغايرته في معانيه الدقيقة. لكن المصالحة التي كانت هدفاً مركزياً من وراء تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة، والتي ظهرت أساساً في المجتمعات غير الغربية، أصبحت الآن عرضة لخطر بناء مفهوم غربي جديد لها عبر استعمال مختلف المعاني الدينية والادعاءات الثقافية الأخرى. فتحت تأثير الثيولوجيا (علم اللاهوت) المسيحية، مثلاً، ارتباط مفهوم المسامحة، ذو المعاني الدينية العميقة، بمصطلح المصالحة. فالمسامحة وفقاً للثيولوجيا المسيحية التقليدية هي الخطوة الأولى في عملية المصالحة. كما أن فرض النموذج العلاجي الذي تؤسسه مصطلحات، مثل علاج وتراوما والشفاء، يهدد بتقليص نطاق عملية هائلة القوة بين مجموعات مختلفة لها استحقاقاتها الواضحة في إعادة البناء السياسي والاجتماعي، إلى عملية سيكولوجية داخلية تركز على العلاقات بين الأفراد. ومثل هذا النموذج يتجاهل مركزية الهويات الجماعية التي تبلورت على امتداد أجيال من النزاع بفعل موازين القوى، والسيطرة، والاضطهاد، والاستغلال الجماعي. ولا يقف هذا النموذج عند خطأ النقل لمحور التحليل من أنماط العلاقات بين المجموعات التي هي نفسها نتيجة بنى القوة التي تؤيدها الدولة إلى أنماط التجارب الفردية التي تفرزها هذه العلاقات، وإنما يقوم بطمس المنطق السببي في عملية تأثير العلاقات بين المجموعات في تجربة الأفراد بصورة تجر انعكاسات نظرية وخلقية خطيرة. زد على ذلك أن مصطلح المصالحة بعد إعطائه صبغته الغربية، الأميركية في الأساس، يفرض بقوة على أناس هم، كمجموعة - وأحياناً كثيرة - منذ عدة أجيال، الضحايا ومنفذو الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان.

تسوية النزاعات، وحلّها، والمصالحة

أحد سبل المساهمة في توضيح مصطلح المصالحة كعملية بحد ذاتها، وكحالة مرجوة، يكون أولاً وقبل كل شيء بتمييزه من مصطلحين آخرين يتم تداولهما كثيراً: تسوية النزاعات، وحل النزاعات. وهذه العمليات الثلاث تختلف في طبيعتها بعضها عن بعض، وبالتالي لا تهدف إلى تحقيق الغاية نفسها. إن تسوية النزاعات وحلّها

والمصالحة تختلف بعضها عن بعض من حيث أهداف الاتفاق، وأطرافه، وطبيعة العلاقات التي يتطلع كل طرف إليها، ومن حيث أهمية القبول المتبادل وأهمية العلاقات المستقبلية بين تلك الأطراف. فـ "تسوية النزاعات" تسعى للتوصل إلى إنهاء رسمي للنزاع استناداً إلى مصالح مشتركة، تتمثل في التوصل إلى اتفاق بين أطراف متنازعة يعكس ميزان القوى ميدانياً. ولا تعكس التسوية بالضرورة الحاجات العادلة للأطراف، كما أنها وفي أحيان كثيرة لا تعكس المصالح بعيدة المدى للطرف الضعيف. وفي تسوية النزاعات تقوم النخب بوضع الاتفاق بين الأطراف. ولا يتناول مثل هذا الاتفاق بالضرورة مسألة العلاقات بين المجتمعات، كما أنه لا يتطرق إلى مسألة الاعتراف المتبادل والصادق بين الأطراف. وعليه يكون السلام بين الأطراف المتنازعة بارداً، أو ملتهباً، ما دام يعكس مصالح كل منها، وما دامت هذه الأطراف تتمتع بتعايش محتمل. والاتفاق الموقع بين إيران والعراق سنة 1975 بشأن نزاعهما الحدودي يشكل مثلاً لتسوية نزاع. فقد عكس هذا الاتفاق موازين القوى في ذلك الوقت، لكنه حرق مشعلاً إحدى أكثر الحروب دماراً في المنطقة.

في مقابل ذلك، تجري عند حل النزاعات محاولة للتوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع؛ أي محاولة للتوصل إلى تسوية تاريخية. وتتم بلورة الاتفاق بهدف تحقيق حاجات إنسانية أساسية للأطراف، من دون أي علاقة بماهية ميزان القوى بينها. وتتم معالجة الحاجات الأساسية للأطراف بالمستوى نفسه، لا وفق موازين القوى بينها، وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة والعلاقات المتبادلة. وعلى الرغم من أن النخب هي التي تتوصل إلى هذا الاتفاق، فإنه يهدف إلى بناء علاقات سلمية بين المجتمعات، ويمثل قبولاً متبادلاً لدى الأطراف. وهذا الاتفاق لا يسعى لتحقيق التعايش فحسب، بل يسعى أيضاً للتعاون المشترك الذي يمثل سلاماً ساخناً. وينهي هذا الاتفاق حالة النزاع من دون أن يتمكن أحد الأطراف من توجيه أي ادعاء ضد الطرف الآخر بعد ذلك. في هذا السياق ترى إسرائيل في الاتفاق الموقع مع الأردن سنة 1995 حلاً للنزاع، وإن كان فشل العملية السلمية مع الفلسطينيين لاحقاً أضعف التأييد الشعبي لهذا الاتفاق، في الجانب الأردني على الأقل.

المصالحة بطبيعتها عملية مختلفة تهدف إلى إرساء علاقات تعتمد على الشرعية المتبادلة بين الأطراف. وتصبح الشرعية المطلقة والعلنية على أساس اجتماعي هي ذروة العملية، وصفة تعرف العلاقات بين الأطراف، وحجر الزاوية للاعتراف المتبادل والأمن الحقيقي. من هنا فإنه على الرغم من أن المصالحة لا تنفي نشوء توتر، أو وقوع خلافات بين الأطراف مستقبلاً، فإنها تشكل درعاً في مواجهة انقلاب في العلاقات، أو وضع تصبح فيه شرعية الآخر موضع شك من جديد. بهذا المفهوم تضع المصالحة حداً للنزاع الوجودي بين الأطراف، لأن طابع العلاقات بين المجتمعات يتغير في عملية

ترافقها تغييرات سياسية بنيوية واجتماعية وسيكولوجية. وما زالت حالة جنوب أفريقيا تشكل مثالاً بيّناً لعملية مصالحة ناجحة.

وكي تكون المصالحة حقيقية، وتستند إلى ركائز ثابتة، يجب معالجة أربع قضايا رئيسية: العدل، والحقيقة، والمسؤولية التاريخية، وهيكلية جديدة للعلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأطراف.

أولاً: المصطلح الذي يشكل المنظور الأساسي للمصالحة هو العدل، وهو محور مركزي في المصالحة، ولا يشكل اليوم جزءاً من الخطاب التطبيقي أو النظري لحل النزاعات. ومع أن حلول النزاعات الدولية لا تفتقر إلى ضرائب الكلام على العدل في سياق الاتفاقات، لكن الواقع هو أن موازين القوى، وليس العدل، هي التي تحدد بصورة عامة نتائج الاتفاقات. وحتى أدبيات حلول النزاع نفسها، وضمنها ورشات حل النزاعات، تعاني النقص بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالعدل. وما عدا استثناءات قليلة نجد تجاهلاً شبه مطلق لمسألة العدل.

تعتبر المصالحة مسألة العدل إطاراً للعلاقات الجديدة بين الأطراف. وإن كان الادعاء القائل بأن العدل أمر صعب التعريف، لأنه غير ممكن، أو لأنه يمكن تحقيقه بثمان غبن جديد لا يزال قائماً، إلا إنه لا يمكن لهذا الادعاء أن يبرر تجاهل الموضوع. بل إن بعض الأدبيات الجديدة المهتمة بالمصالحة يدرس مكانة العدل في العلاقات الجديدة: هل يمكن تحقيقه، وكيف؟ ويقارن عدل التعويض (retributive justice) بعدل التأهيل (restorative justice)، العدل المطلق في مقابل العدل الممكن، وهل يمكن اصطلاح "نوع آخر" من العدل؟ إن تحقيق العدل أمر مركزي لعملية المصالحة، وللوضع المنشود من المصالحة بين الجماعات المتنازعة.

ثانياً: تولي عملية المصالحة أهمية خاصة للحقيقة التاريخية، وخصوصاً للحقيقة المتعلقة بإلحاق الغبن. ومع أن أدبيات حل النزاعات تنهز عمداً من معالجة القضايا المتعلقة بالحقائق التاريخية، بدعوى أنها موضع اختلاف شديد بين الأطراف، وعليه يجب الامتناع من الخوض فيها، إلا إن الحقيقة هي أمر مركزي في المصالحة، وعلى الأطراف الاعتراف بها لضمان استمرار العملية. وفعلاً تظهر كلمة الحقيقة في الأسماء الرسمية للجان التي شُغلت بالمصالحة. والادعاء هنا أنه يجب تحقيق ماهية الحقيقة ونشرها على الملأ، وأن هناك طرقاً معقولة كثيرة تفي بالغرض. وفي هذا السياق فإن القول إن للمجموعات المختلفة حقائق مختلفة لا يستند إلى أسس قوية.

تميز الأدبيات في هذا الخصوص بين ثلاثة مستويات للحقيقة: "حقيقة التشخيص الجنائية" المتعلقة بالوقائع الراسخة لانتهاكات حقوق الإنسان، و"الحقيقة العاطفية" المتعلقة بالتأثيرات النفسية والجسدية في الضحايا، و"الحقيقة العامة" التي تتطرق إلى

التفسيرات الممكنة وإلى الطرق الكثيرة المؤدية إلى الوصول إلى الحقيقة، حتى عندما تكون آراء المجموعات المختلفة منقسمة على نفسها كما هي الحال في الجهد الطلائعي الذي تبذله لجنة المصالحة والحقيقة للبوسنة والهرسك. والهدف الحقيقي للجنة في هذه الحالة هو وضع تقرير تاريخي فيما يتعلق بأعمال الغبن، عبر تأليف لجنة حقيقة تضم في صفوفها أعضاء من جميع المجموعات الإثنية لوضع تاريخ متفق عليه.

ثالثاً: من الضروري لعملية المصالحة أن تتفق الأطراف على تحديد المسؤولية التاريخية عن المس بحقوق الإنسان. إذ إن على الطرف المتورط في العنف الجسدي والثقافي على نطاق جماعي واسع، مثل استعمار، أو احتلال، أو إبادة شعب، أو تطهير عرقي، أو اضطهاد بمباركة الدولة، أن يواجه بصورة لا لبس فيها مسؤوليته التاريخية ودوره في انتهاك حقوق الإنسان. يجب الاعتراف بالانتهاكات التي وقعت في الماضي وتحمل مسؤوليتها. وفي كثير من الأحيان تكون مهمة لجان الحقيقة منع النسيان (كما هي الحال في السلفادور وغواتيمالا). فقد ركزت لجنة توضيح التاريخ في غواتيمالا، على سبيل المثال، عملها على مسؤولية المؤسسة، وضمنها مسؤولية الدولة والجيش والولايات المتحدة، بينما حملت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نظام الأبارتهايد المسؤولية، إلخ. إذاً، وعلى الرغم من أن عملية فحص المسؤولية الخاصة في كل عملية من عمليات انتهاك حقوق الإنسان والتعامل معها في الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية اختلفت من حالة إلى أخرى، فإن الاعتراف وتحمل المسؤولية كانا في صلب عمليات المصالحة في جميع الحالات.

تكتسب الحقيقة والمسؤولية التاريخية أهمية قصوى لا لأنها فقط يعطيان صدقية لتجارب الضحايا، وإن كان هذا الأمر ضرورياً لشحن الضحايا بقدرة تخطي السيطرة والتنكيل، بل أيضاً لأن لهما دوراً حاسماً في تحديد الخطوات المطلوبة مستقبلاً لإصلاح الغبن وتخطيط المستقبل وطمأنة الضحايا إلى أن الغبن الذي لحقهم في الماضي لن يتكرر.

رابعاً: بعد تحديد المسؤولية التاريخية بوضوح، تبقى عملية المصالحة رهناً بتغيير سياسي وبنوي يوجهه عدل ما (وليس موازين القوى، أو الاتفاق المبرم نتيجة المفاوضات في المفهوم المتداول). وعليه فمن شأن التغييرات البنوية والسياسية أن تكون درامية، تحدها المقاييس العالمية للمساواة وكرامة الإنسان، عبر تجاهل النتائج التي قد تنجم عن عملية إعادة البناء الهيكلي على الامتيازات التي اكتسبها منفذو الغبن على مر الزمن، أو على امتيازات الهوية السائدة. وفي إطار عملية إعادة البناء، وعند تحديد مؤسسات سياسية واجتماعية جديدة، تؤخذ في الحسبان أعمال الغبن التي وقعت في الماضي ونتائجها. ويتحول السلوك السياسي والمأسسة الجديدة، مع إعادة البناء، ليصبحا محور العلاقات المستقبلية بين الأطراف، على أن يتم

تأسيسها على المساواة واحترام حقوق الإنسان. تولد عملية إعادة البناء الأوضاع التي تمكن من تحقيق الحاجات الإنسانية، والتعايش باحترام، والتعاون بين مختلف الأطراف المتنازعة. يجب الانتباه إلى أنه، وفق هذا التحليل، ليس هناك ضرورة لتوفر المسامحة والعلاج كأساس لعملية المصالحة. إذا كان العدل والحقيقة وتحمل المسؤولية التاريخية عن غبن الماضي، وإعادة الهيكلة السياسية، أموراً ضرورية لعملية المصالحة يصبح اعتذار المعتدين جزءاً طبيعياً من العملية، من شأنه أن يسرّعها ويعمّقها. لكن الأمر ذاته لا ينطبق على مسألة المسامحة، إذ إنه ليس على المعتدي أن يتطلع إلى الحصول عليه، أو أن تقوم الضحية بعرضه. فهذا هو عامل شخصي في عملية المصالحة، يحق لأفراد مختلفين في كل طرف التعامل معه كل وفق اختياره من دون إكراه من تعليمات دينية ومراسم اجتماعية. كذلك يصبح العلاج عملية اجتماعية وشخصية نتيجة التغيير البنوي والثقافي، وليس بديلاً منه. ويكتسب العلاج معناه الحقيقي في العلاقات بين المجموعات من تغييرات سياسية كهذه. لا أنوي القول هنا إن العمل الفردي مع الضحايا التي مرت بتجارب هدامة ليس مهماً، بل هو مهم. لكن السياق الاجتماعي الأوسع للعلاج يتحقق عبر إسراء مفعول الحقيقة الجماعية وتحديد مسؤولية المعتدين، بينما العلاج الفردي للأشخاص يتحقق في عيادات أصحاب الاختصاص الذين تأهلوا للعمل مع أفراد معينين بذلك. إن التركيز على العلاج الفردي من دون معالجة السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع ليس إلاّ إضاعة للهدف يصبح من نصيب أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بالتنكر والتهرب وتجاهل الحاجة إلى التغيير السياسي وأبعاده الاجتماعية.

تقود القضايا الأربع التي أتينا إلى شرحها أعلاه - العدل، والحقيقة، والمسؤولية التاريخية، وهيكل جديدة للعلاقات الاجتماعية والسياسية - الأطراف إلى نوع من العلاقات، حاول تحقيقه رواد حل النزاعات الذين طوروا عملهم في سياق الحرب الباردة، حين سادت النزاعات بين الدول. لكن هؤلاء الرواد تجاهلوا الحاجة إلى القضايا الأربع المذكورة أعلاه حين سعوا للوصول إلى علاقات متبادلة بين أطراف النزاع تعتمد على الاعتراف والثقة والشرعية وتحقيق الأمن الوجودي المرتكز على الاعتراف بأن الوجود الجماعي للأطراف ليس موضع شك من جديد. كذلك عندما يكون النزاع داخل الدولة نفسها، حيث تتحول منطقة جغرافية معينة إلى محور الهوية للأطراف المتنازعة ويكون كل طرف، أو جميعهم، متورطاً في الغبن التاريخي، فإنه لا يمكن تحقيق مصالحة صادقة قبل المرور بالعمليات المذكورة أعلاه.

ليس صحيحاً أنه يتعين على الأطراف في كل نزاع تحقيق المصالحة. فوفقاً لنوع النزاع ونوع العلاقات المنشودة يمكن للأطراف السعي لتسوية النزاع: حل النزاع، أو المصالحة. ومن شأن تسوية النزاع ترسيخ نوع من علاقات العمل بين الدول التي لا

يكون النزاع بينها اجتماعياً، وإنما تكون جذوره في جملة من الخلافات في الرأي، كالخلافات بشأن الحدود أو مصادر المياه أو الشروط المناسبة لاتفاق تجاري. ويعطي أدب الوساطة الدولية أمثلة كثيرة لتسوية نزاعات كهذه. إن حل النزاعات يلائم أكثر في الحالات التي تكون فيها النزاعات بين المجتمعات نفسها، كما في النزاعات الاجتماعية المستمرة أو ما يسمى أحياناً نزاعات الهوية حيث يجب معالجة حاجات الهوية، والاعتراف، والأمن للأطراف من أجل التوصل إلى حل. أما النزاعات التي شغل أطرافها في الماضي بإلحاق الضرر والغبن التاريخي، فمن الممكن أن تصل إلى نقطة "إنهاء النزاع" بين المجتمعات المتنازعة عبر عملية مصالحة مرهونة بالقضايا المذكورة أعلاه.

العوامل المؤثرة

في انخراط الأطراف في المصالحة

يرتبط الاستعداد للانخراط في عملية المصالحة بعدة عوامل تحدد مدى اهتمام كل طرف من الأطراف بمحاولة المصالحة. ولعل العامل الأكثر أهمية هو ميزان القوى بين الأطراف، ومدى عدم التكافؤ في القوة. والمصالحة بالنسبة إلى كل طرف، وبحسب موقعه في شبكة موازين القوى، تحوي في داخلها مخاطر متعددة تتمثل في تهديد الهوية القومية ولحمة الرواية القومية، وفي إعادة البناء الهيكلي سياسياً، وفي خسارة سياسية ثابتة. وتكون المخاطر التي تهدد المجموعة الأقوى أكبر لأن تصحيح الغبن من حيث مجرد تعريفه رهن بزعزعة الوضع القائم وإنهاء سيطرة المعتدين. من هنا فإن تكاليف مثل هذه العملية ليست متوازنة هي الأخرى. لكن، وبصورة معكوسة، فإن المجموعة متفوقة القوة تدفع ثمناً أكبر من المجموعة ذات القوة الأضعف. لذلك تحاول المجموعة الأقوى الامتناع من خوض عملية كهذه، بينما تفتقر المجموعة الأضعف، حتى عندما تكون معنية بذلك، إلى الوسائل اللازمة لفرض المصالحة. وثمة عامل حاسم آخر في المصالحة هو إمكان إصلاح الغبن وماهية الآثار المترتبة على ذلك في الطرف المسيطر. إذ لا يمكن إعادة رجل قتل إلى الحياة، لكن غبن سرقة بيت وهدم بيت قابل للإصلاح عبر إعادة البيت المسروق إلى أصحابه، وإعادة بناء البيت المهدوم. على الصعيد الجماعي فإن محو مجموعة إثنية أمر لا يمكن إصلاحه، لكن الطرد والتطهير العرقي من خلال الطرد الجماعي، يمكن إصلاحهما. ويبدو أن تقبل المسؤولية عن الحالات التي يمكن تصحيح الغبن فيها ولو جزئياً، كما في حالة وجود مجموعة إثنية تطالب بالعودة، أصعب من الحالات التي لا يمكن فيها إصلاح الغبن الواقع، كما في حالات الجماعات الإثنية التي أبيدت أو كادت تباد. وتكون المصالحة أصعب بطبيعة الحال في الحالة الأولى بسبب الانعكاسات المترتبة على إلقاء المسؤولية على

المعتدين. ومن شأن هذه الانعكاسات على المعتدين أن تكون سياسية (بالمفهوم الواسع، وضمن ذلك القضائي) وسيكولوجية. وفي حالات التطهير العرقي، كما في يوغسلافيا السابقة، قد تصل هذه الانعكاسات إلى حد تقاسم السلطة، وتغييرات سياسية، وإعادة لاجئين. وعادةً تُؤطر المجموعة المعتدية هذه النتائج، في محاولة لتفاديها، في مفاهيم التهديد الوجودي للهوية والأمن القومي. أمّا في الحالات التي تباد فيها مجموعة إثنية أو يتقلص عددها، كما في حالة السكان الأصليين في أميركا، فإنّ تحمل المسؤولية ليس رهناً بدفع ثمن مشابه.

تعتبر الانعكاسات السيكولوجية للغبن القابل للإصلاح أشدّ خطورة أيضاً. ففي حالة عدم استعداد المعتدين لإصلاح الغبن القابل للإصلاح، سيكون للاعتراف بالغبن آثار سيكولوجية واضحة في الهوية القومية، وفي لحمة الرواية القومية، وفي الأساطير التاريخية والتصور الذاتي. وعندما يكون الغبن، مثل إبادة شعب، غير قابل للإصلاح فإنّ المعتدين لن يعترفوا بالجرم، ولن يتحملوا المسؤولية التاريخية ما لم يفرض ذلك عليهم. فما زالت تركيا حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من مرور 85 عاماً، تتنكر مجتمعاً ودولة لقتل الشعب الأرمني.

عامل آخر هو وضوح الغبن والقضايا الأخلاقية المتعلقة بالنزاع. إن أهمية القضايا الأخلاقية، ولو تم التقليل منها في العلاقات الدولية، كبيرة إلى أبعد حد بالنسبة إلى الطرف الذي وقع عليه الغبن. فكي يتم دفع الطرف المعتدي إلى دخول عملية المصالحة يجب أن يكون الادعاء الأخلاقي واضحاً، لا للضحية فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضاً. يقوم الطرف الأقوى بتطوير مجموعة متماسكة من شبكات وآليات الدفاع النفسية ضد الحجج الأخلاقية، ويكون أفرادها آخر من يمكن إقناعهم بادعاءات ضحاياهم. فمن دون الدعم الدولي للحجة الأخلاقية للطرف الأدنى قوة، يفقد هذا الطرف إحدى الوسائل القليلة المتوفرة لديه من أجل تصحيح ميزان القوى المختل. ويرافق ضعف القوة عادة قدرة أقل على الوصول إلى وسائل الإعلام الدولية، وقلة في الموارد المادية والبشرية التي يمكن توظيفها في العلاقات العامة. وعليه يكون الطرف الأقوى حراً في التلويح بروايته للنزاع كـ "حقيقة ناجزة". وتلجأ المجموعة الأضعف في أحيان كثيرة إلى الإرهاب، سلاح الضعفاء، للاحتجاج على الغبن أمام المجتمع الدولي. لكن ذلك يؤدي وبصورة متناقضة إلى إسدال ستار من الضباب على وضوح الادعاء الأخلاقي. فكم كان واضحاً مثلاً الادعاء الأخلاقي للكونغرس الوطني الأفريقي (ANC) في جنوب أفريقيا ضد نظام التفرقة العنصرية (الأبارتهايد) للمجتمع الدولي، في مقابل البلبلة التي ترافق ادعاء "التاميل" في سري لانكا، أو ادعاء الفلسطينيين ضد المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (ناهيك عن الحديث عن المشروع الكولونيالي الأصلي). ففي إمكان الموقف الأخلاقي

للمجتمع الدولي ضد الغبن أن يشكل ضغطاً جوهرياً على المجموعة متفوقة القوة للانخراط في المصالحة.

أخيراً، يمكن لصعود جيل جديد، ناشئ في المجموعة الحاكمة، جيل لم يرتكب الغبن الأصلي لكنه يقطف ثماره، أن يزيد في استعداد المجموعة الأقوى لدفع ثمن المصالحة، ربما لأن ذرية المعتدين لا تحمل العبء النفسي نفسه الذي يحمله آباؤهم. صحيح أن هذا العبء لا يختفي، إلا أنه يكون أقل وطأة من عبء منفذي الغبن الفعليين. وكلما مر وقت أطول يصبح أسهل على الأجيال الناشئة مواجهة المسؤولية التاريخية، إلا إذا كان هذا الغبن مشروعاً متواصلًا تشارك فيه الأجيال الناشئة بصورة متجدرة، وإن كانت غير مباشرة كالاستعمار المستمر.

يمكن الإجمال والقول إن احتمالات انشغال الطرف الأقوى بعملية المصالحة وقبوله دفع الثمن السياسي والنفسي تزداد كلما قلت الانعكاسات النفسية والسياسية لإصلاح الغبن، وكلما كانت الحجة الأخلاقية للضحايا أكثر وضوحاً، وكلما كان التأييد الدولي لهدفه أكبر، وأيضاً كلما ازداد الفاصل الزمني اتساعاً عن تاريخ تنفيذ الغبن.

نماذج تاريخية في المصالحة

يمكن أن نجد في التجارب التاريخية القائمة للمصالحات أربعة نماذج أساسية قبل فيها المعتدون، أو أرغموا على مواجهة المسؤولية عن الظلم التاريخي. لكن أياً من هذه الحالات، التي سنوردها باختصار فيما يلي، لا تنطبق على حالة يكون فيها اختلال كبير في موازين القوى لمصلحة الطرف المعتدي.

أولاً: تصبح المصالحة ممكنة عندما تهزم قوة خارجية أو داخلية جهاز المعتدي، وتقيم نظاماً ديمقراطياً (هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، أو انهيار النظام في رومانيا في عصر ما بعد الشيوعية). يجب الإشارة هنا إلى أن إلحاق الهزيمة من دون تغيير النظام القائم ليس كافياً (كما في حالة يوغسلافيا المهزومة بقيادة ميلوسوفيتش، أو العراق المهزوم بقيادة صدام حسين). كذلك الأمر فإن انهيار نظام وإبداله بنظام ديمقراطي ليس كافيين، إذ يجب أن تهزم المؤسسة لأسباب تتضمن موضوع غياب العدل أيضاً.

ثانياً: تصبح المصالحة ممكنة عندما يستشعر نظام مضطهد هزيمة حتمية مقبلة، عبر إجراء تغيير سياسي واجتماعي جذري (جنوب أفريقيا على سبيل المثال). ففي هذه الحالة توصل النظام الجائر إلى استنتاج أنه قد ينهار، وقد تتضرر مصالح المجموعة الحاكمة بشكل لا مجال لإصلاحه، إذا لم تجر التغييرات الجذرية المترتبة على المصالحة.

ثالثاً: تكون المصالحة ممكنة عندما يباد الطرف الضعيف أو يقلص إلى وضع لا يستطيع فيه أن يهدد بصورة ملموسة النظام الاجتماعي والسياسي القائم (كما في حالة السكان الأصليين في أميركا وكندا وأستراليا). ففي حالة كهذه يكون ثمن المصالحة الذي تدفعه المجموعة القوية منخفضاً جداً لأن التغييرات في لحمة الرواية القومية لا تلزم بالضرورة إعادة هيكلة البناء السياسي بصورة ملموسة، إذ لا يطلب من نخب المجموعة القوية، التي تقود التغييرات وتضع المعايير، أن تتنازل عن شيء من الأرباح التي كسبتها على حساب أولئك الذين أبيدوا أو قلصوا عدداً. وتقوم الأجيال الجديدة (وليس الأجيال التي ألحقت الغبن) بتبني القيم والمعايير الجديدة في مقابل تطهير ذاتها نفسياً بثمن زهيد.

رابعاً: تتطور ظروف المصالحة التاريخية بالتدرج في نظام ديمقراطي ألحق غبناً بمجموعات عرقية أو إثنية، تعيش داخل نفوذ منطقة السيادة التابعة له. وتتكون هذه الظروف عادة بفعل نضال الضحايا من أجل تمثيل متساو داخل الجهاز نفسه. إن الظلم التاريخي المتمثل في العبودية داخل الديمقراطية الغربية الأكبر لم يصل قط إلى موضع مصالحة مطلقة، ولو من منظور ذرية العبيد على الأقل. فقد نضجت ظروف المصالحة بالتدرج من خلال عملية طويلة غيرت ملامح المجتمع والدولة الأميركية، ومكان المجموعة الأفريقية - الأميركية فيها. ومع ذلك فإن الجدل بشأن الاعتذار للمجموعة الأفريقية - الأميركية، والتعويض المناسب عن الخسائر المادية والسيكولوجية التي تكبدتها لم يبدأ إلا الآن، أي بعد مرور 150 عاماً على النهاية "السياسية" الرسمية للعبودية.

تشتمل الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية على بعض الخطوط المشابهة للنموذجين الثاني والرابع. على أي حال، هنالك فوارق هائلة تضع الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية خارج كل واحد من النماذج المذكورة أعلاه، وتساهم في إشكالية التحليل والتحدي الكامن في التفكير في سبل الوصول إلى مصالحة صادقة.

المصالحة الإسرائيلية - الفلسطينية

تطرق تحليلي حتى الآن إلى المصالحة باعتبارها عملية، وحالة منشودة. فالمصالحة، كعملية، رهن بأن يعترف طرفا النزاع الذي تخللته انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (مثل إبادة شعب، والمذابح، وأعمال القتل، والتطهير العرقي، ومصادرة الأملاك، والاحتلال) بالحقائق التاريخية المتعلقة بهذه الانتهاكات، وبأن يقرا بمسؤولية الطرف المعتدي. وترتبط هذه العملية بإعادة البناء اجتماعياً وسياسياً، بحيث تؤدي إلى تسوية سياسية يتحدد وفقها إطار جديد يهدف إلى إصلاح الغبن الواقع في الماضي، ويضمن المساواة وحقوق الإنسان لكل المجموعات والأفراد. أمّا

المصالحة، كحالة منشودة، فتعني توصل الطرفين إلى اعتراف متبادل، وإلى اتفاقية سلام يعتبرها عادلة إلى حد معقول، وإلى تعامل جدي مع جذور النزاع يؤدي إلى إنهائه. وعليه يوافق الطرفان على العمل للوصول إلى مستقبل سلمي عبر تعاون اجتماعي.

هناك صعوبات في تطبيق هذا التحليل على النزاعات المستمرة في حالات من الإخلال الهائل في موازين القوى كما في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتنبع الصعوبات من الفارق الهائل بين الحالات التي جرت فيها محاولات لتحقيق مصالحة، وبين نزاعات مستمرة يجد فيها الطرف الأقوى باستمرار محفزات سلبية تحول دون الانخراط في عملية كهذه، بينما لا يستطيع الطرف الأضعف أن يفرض إطاراً من المصالحة على سبل النزاع، أو حتى على خطاب تحليل النزاع.

عندما تتألف لجان الحقيقة والمصالحة لتتقصى الأعمال التي ارتكبتها أحد طرفي النزاع في الماضي، أو عندما يقدم أحدهما اعتذاراً، فإن المعنى الواضح لمجرد هذه الأعمال أن الطرف الذي كان متورطاً في انتهاك حقوق الإنسان تم وصمه محلياً ودولياً باعتباره المسؤول عن الانتهاكات. ويتم إلقاء مسؤولية واضحة و/أو تقديم الاعتذار عندما تكون هوية كل من المضطهد والمضطهد، أو المعتدي والضحية، واضحة. في المقابل، فإن الطرف الأقوى في النزاعات المستمرة طويلاً، وضمنها النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، يتنكر لدوره في أعمال الغبن التاريخية، ولدوره كمنفذ انتهاكات حقوق الإنسان، كما يتنكر في أحيان كثيرة لمجرد عدم المساواة في موازين القوى. بل إنه ينظر إلى هذه الموازين على أنها عكسية. في مثل هذه النزاعات، فإن من شأن دراسة عملية المصالحة من دون أخذ موازين القوى في الحسبان، أو عبر الافتراض خطأ أن موازين القوى بين الطرفين متكافئة، أن تؤدي إلى استنتاجات مغلوطة فيها. وفي أحيان كثيرة، وسواء تحت غطاء الحياد، أو بسبب عدم الانتباه البسيط لدور عدم التكافؤ في موازين القوى، يتم تحليل نزاعات من دون الأخذ في الحسبان عدم التكافؤ في موازين القوى، أو الهوية الجماعية للأطراف التي يتأثر تبلورها إلى حد كبير بالسيطرة والقوة والعنف والمقاومة.

يجب أن تشكل موازين القوى القائمة نقطة انطلاق لكل تحليل لعملية المصالحة، إذ تكمن فيها حقيقة الواقع للحاكم والمحكوم، وللمضطهد والمضطهد، وللمطهر العرقي والمطهر عرقياً. والخلل في موازين القوى هو الذي يحدد التجربة الإنسانية لأعضاء المجموعات في النزاع، والأساس السيكولوجي لتجاربههم. وهو الذي يحدد أيضاً سياق العنف المتبادل، وأسس الأخلاقية، والعدل كما يراه كل طرف، ومعنى المصالحة، والأهم من ذلك استحقاقات المصالحة الحقيقية بين الأطراف. وحتى أكثر العمليات عمقاً في تدرجها، والتي تعتبر متوازنة في النزاع، مثل التنكر المتبادل للآخر، أو

القوالب السلبية المتبادلة، تكون مختلفة في طبيعتها في النزاعات غير المتكافئة. إذ إن لدى كل طرف، من طرفي نزاع غير متكافئ، معنى مختلفاً لأمر مثل الحاجة إلى الاعتراف بالأمن والهوية وبغيرهما، لأنها ناجمة عن تجارب جماعية مختلفة بشكل حاد. إن تحليل الحالة بصورة متكافئة ينقض القضايا الأساسية لعملية المصالحة ذاتها: تحقيق العدل؛ الحقيقة؛ المسؤولية التاريخية؛ الهيكلة الجديدة للعلاقات الاجتماعية والسياسية.

سأتناول فيما تبقى من هذا المقال الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية، وسأفحص قضايا المصالحة الأساسية التي شخّصتها أعلاه، في سياق موازين قوى غير متساوية، وسأقوم بتشخيص شروط المصالحة، وأناقش فرصها.

الحقيقة والمسؤولية التاريخية في الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية

تجاهل أسلوب حل النزاعات الجدل في شأن الحقائق التاريخية والمسؤولية التاريخية، بحجة أن التوصل إلى حل للخلافات في الرأي بشأن هذه القضايا عن طريق النقاش غير معقول، وأن الطرفين حسّاسان جداً تجاه هذه القضايا بدعوى أن ليس من شأن مثل هذه المناقشات سوى تعميق الإحساس بأن النزاع غير قابل للحل. ويستند هذا الادعاء إلى الفرضية القائلة بأن لكل طرف في النزاع روايته الخاصة به، ورؤيته الخاصة للتاريخ، وإحساساً قوياً بأنه هو نفسه الضحية. كذلك يقوم كل طرف بدمج الحقائق التاريخية في رواية النزاع المتوفرة لديه، وعليه فإن مناقشة الحقائق التاريخية ستؤدي فقط إلى صدمات بين روايات مختلفة لا يمكن حلها، بل العكس ستزيد في الإحساس بالفوارق وتبقي الطرفين محبطين.

هذا ادعاء له قيمته. مع ذلك فإن حقيقة احتفاظ طرفي النزاع برواية خاصة، واحتفاظ كل منهما بإحساس قوي بأنه الضحية، ليس من شأنها أن تبرر القول إن الروايتين صالحتان بالدرجة نفسها، أو شرعيتان بالدرجة نفسها. يجب فحص هاتين الروايتين، بما في ذلك الإحساس بالضحية في سياق موازين القوى غير المتكافئة. فمثلاً كان للبيض في جنوب أفريقيا روايتهم الخاصة بهم، وشعروا بأنهم هم أيضاً ضحايا، وذلك في الوقت الذي وصلوا فيه انتهاج أحد أكثر النظم السياسية إجحافاً وقهراً في التاريخ الحديث. وعلى غرار ذلك يشعر المستوطنون الجمهوريون في إيرلندا الشمالية، والصرب في البوسنة، الذين انتهكوا حقوق الإنسان بفظاعة، بأنهم مهددون وضحايا، وهم يقومون ببناء رواية تبرر سلوكهم. صحيح أن رواية كل من الطرفين حقيقية في نظر أصحابها، لكن رواية الضحية ورواية المعتدي لا يمكن أن تأخذ الوزن الأخلاقي نفسه. فقد تكون هذه الرواية، مبدئياً، مبنية على التشويه والأساطير

والإنكار. ولجميع هذه الموضوعات شرعية الدراسة والمناقشة، وخصوصاً في سياق الاحتلال والسيطرة والاستغلال. أنا أدعي أن الفشل المدوي لخطوات السلام في الصراع العربي - الإسرائيلي يكمن في غياب الاعتراف بحقائق أساسية، وبالمسؤولية التاريخية. وإلى أن يقف الطرفان في مواجهة هذه الحقيقة فإن الغياب الحالي للتوازن بين قوى الطرفين لن يمكن من إجراء مصالحة، لأن رواية الصراع لدى كل طرف، التي توجه سلوكه، لا تمكن من اتخاذ خطوات سياسية في اتجاه الوصول إلى حلول. لكن بسبب كون موازين القوى غير متكافئة، سيكون على كل طرف مواجهة عبء تاريخي، يختلف في الكم والنوع، وسيكون العبء الأكبر هو العبء الإسرائيلي.

تتطلب المصالحة من الإسرائيليين الاعتراف أولاً بحقيقة تاريخية بسيطة: عندما بدأ المشروع الصهيوني في المرحلة المفصلية في القرن التاسع عشر، كانت فلسطين وفيها شعب يعيش (أو مجموعة في طريق تكونها إلى شعب كمعظم مجموعات المنطقة). وباعتبار هذا الشعب المجموعة الأصلية فقد كانت فلسطين وطنه بحق. إذا كان الأمر كذلك، فقد سعت الصهيونية لإقامة دولة لليهود فقط في فلسطين بينما كانت مجموعة أخرى من الناس تعيش فيها. وتحقيق هذا الهدف لم يكن ممكناً إلا بالقوة، لأن بناء دولة يهودية في فلسطين كان رهناً باقتلاع السكان الأصليين. وإلا كيف كان في إمكان مهاجرين وصلوا من مناطق بعيدة وغريبة من شتى أنحاء العالم إقامة دولة خاصة بهم في وطن شعب آخر. زيادة على ذلك، كيف كان يمكن إقامة دولة يهودية خالصة في فلسطين من دون اقتلاع الفلسطينيين من مكانهم، أي تحويلهم إلى لاجئين؟ اقتلع الفلسطينيون، سواء لاعتبارهم محتلين في أرضهم وأجانب وغرباء، أو لأنه تم اعتبارهم مواطنين غير قانونيين في الدولة اليهودية المستقبلية، أو باسم حق أسمى في البلد أعطي للشعب اليهودي من الله. هذا الإدراك لم يلائم المشروع الصهيوني فحسب، بل كان أيضاً شرطاً أولياً لتحقيقه. ومسؤولية إسرائيل عن قضية اللاجئين، التي يمكن تتبع جذورها إلى ذلك الإدراك الموجه، هي المسؤولية التي يتعين على إسرائيل تحملها.

تخبرنا الرواية الإسرائيلية المركزية أن الدول العربية باشرت الحرب ضد إسرائيل سنة 1948، وأن اللاجئين فروا بمحض إرادتهم. بهذه الطريقة ترفض إسرائيل تحمل المسؤولية الأخلاقية عن مشكلة اللاجئين (ولذلك لم تقطع المفاوضات في كامب ديفيد شوطاً بعيداً). لكن حتى لو غادر اللاجئون بمحض إرادتهم، لماذا لم يسمح لهم بالعودة؟ ما هو الأساس الأخلاقي الذي يمنع عودتهم إلى وطنهم، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتكررة المؤيدة لعودتهم؟ صحيح أن هناك مؤرخين إسرائيليين يصفون طرد الفلسطينيين باعتباره مشروع تطهير عرقي، لكن وعلى الرغم من أهمية الجدل الدائر في إسرائيل بشأن عدد الفلسطينيين الذين طردوا، وعدد الفلسطينيين الذين

غادروا من هول الحرب، فإنه يجب ألا يؤثر في حقهم الأساسي في العودة إلى وطنهم ولا في مسؤولية إسرائيل عن ضاقتهم. السؤال مهم فقط من حيث علاقته بطبيعة المسؤولية التي على إسرائيل تحملها، وليس بسبب علاقته بحقهم الأساسي في العودة. لمواجهة هذه القضايا انعكاسات أخلاقية وقضائية وسياسية مهمة بالنسبة إلى إسرائيل، وإلى جوهر الهوية الإسرائيلية. وكي تتفادى إسرائيل هذه الانعكاسات الأخلاقية طورت جهازاً متشعباً ومتطوراً من وسائل الإنكار والتبرير متعدد المستويات للتعايش مع تاريخها. إذ تضطر إسرائيل إلى التنازل عن الوسائل التي تمت بواسطتها إقامة الدولة اليهودية في وطن شعب آخر، أو لذاتج إقامتها بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، كان على إسرائيل، على مر الزمن، استبطان ثقافة تعتمد القوة والسيطرة. فاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، ومشروع الاستيطان اليهودي المستمر في هاتين المنطقتين، واستمرار الاحتلال، كل هذا تحقق مرة أخرى بالقوة المفرطة وسط قمع وانتهاك حقوق الإنسان بفظاظة. وأصبحت هذه العملية المستمرة جزءاً لا يتجزأ من علاقات إسرائيليين كثيرين بالفلسطينيين، وربما جزءاً من هويتهم المجردة لأن وجودهم الجماعي أصبح يعرف بواسطة القوة الممارسة ضد الآخر - الآخر الأكثر أهمية في تجربته الجماعية الحديثة. إن نظرتهم إلى الفلسطينيين، وأيضاً إلى أنفسهم، تتحدد بواسطة السيطرة عن طريق القوة والتبرير المشوه الناجم عنها. من هنا فإن إسرائيل لا ترى في الفلسطينيين، عندما تفاوضهم، تلك المجموعة السكانية الأصلية لفلسطين، صاحبة الحقوق الطبيعية في وطنها، والتي يجب التوصل معها إلى تسوية تاريخية. بل إن إسرائيليين كثيرين يعتبرونهم غرباء، معادين وخطرين، يجب إبعادهم وفصلهم عن الدولة اليهودية. وهم يشعرون بأن أي تنازل تقدمه إسرائيل هو تحصيل حاصل لكرمها، ولذلك يجب قبوله بعرفان. وهذا منطق نابع من مكانتهم كمسيطرين، وكمقتلعين لأصحاب الوطن. هذا هو بالضبط المنطق الذي يجب رفضه من الأساس قبل التفكير جيداً في المصالحة.

كذلك على الفلسطينيين أيضاً إجراء حساب تاريخي مع الذات، لكن بطريقة أخرى. فللمحكومين عبء ثقيل، لكن طبيعته تختلف. لقد عارض الفلسطينيون المشروع الصهيوني، الذي كان هدفه العنفي السيطرة على وطنهم. رفض الفلسطينيون باستمرار، وما زالوا يرفضون الاعتراف بالمطلب الصهيوني في الحق في إقامة وطن يهودي في فلسطين. لذلك رفضوا سنة 1947 قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها، واحدة يهودية وأخرى عربية. وقد خسر الفلسطينيون في الحرب التي اندلعت سنة 1948 مع القوات اليهودية، وخسروا أيضاً كامل وطنهم بعد أن احتل الإسرائيليون الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967. نشأت حركة المقاومة بين الفلسطينيين في

المناطق المحتلة، لكنهم شاركوا أساساً في المقاومة التي جاءت من خارج الحدود. وفي سنة 1987 بدأوا انتفاضة شعبية استمرت عدة أعوام. لا يوجد أدنى شك في أن الفلسطينيين استخدموا على مر الزمن تكتيك الإرهاب. يجب فحص ودراسة هذه التكتيكات، لا وفق إنجازاتها التكتيكية أو الاستراتيجية فحسب، بل أيضاً وفقاً لمقاييس أخلاقية. خلال هذه العملية تنكر الفلسطينيون لوجود إسرائيل رداً طويلاً من الزمن؛ وحتى الستينات من القرن العشرين، استخدم بعضهم تعابير متطرفة، مثل "القضاء على إسرائيل"؛ وحتى الثمانينات من القرن العشرين، أنكر الفلسطينيون حق إسرائيل في الوجود، ورفضوا الاعتراف بها. صحيح أن الفلسطينيين يعترفون الآن بإسرائيل، لكنهم يرفضون جوهر الصهيونية القائل بأن للشعب اليهودي الحق في إقامة دولة يهودية في فلسطين.

الحقائق التاريخية والمسؤولية التاريخية التي يجب أن يعترف بها الفلسطينيون تجاه إسرائيل أسهل جداً. سيتعين على الفلسطينيين أن يواجهوا حقيقة استخدام دلالات بلاغية متطرفة واستخدام الإرهاب، وإن كان يجب تعريف الإرهاب في إطار يتلاءم مع موازين القوى، بحيث لا يتم تصنيف مقاومة المحكومين الشرعية للاحتلال، والعمليات التي يعبرون بواسطتها عن إرادتهم، كإرهاب. لكن الفلسطينيين لا يعترفون بحق شعب آخر، أي يكتفون، في إقامة دولة في وطنهم. هذا الرفض ليس نفيًا، وإنما هو رفض لإمكان منح وطنهم لمجموعة أخرى أرادته لنفسها فقط، ورفض لنفي ذاتهم. الحقيقة المرة التي على الفلسطينيين مواجهتها هي حقيقة من نوع آخر: الحقيقة التاريخية هي أنه على جزء كبير من وطنهم تقوم اليوم لا دولة فقط، بل أيضاً أمة تبلورت على مدار أكثر من خمسين عاماً منذ أقيمت إسرائيل وطورت كل رموز كونها أمة. زد على ذلك أنه سيتعين عليهم الاعتراف لا بالواقع القائم فحسب، بل أيضاً بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي، وإن كان هذا الحق اكتسب بالقوة. وهذا الأمر يختلف عن الاعتراف بالحق الأخلاقي أو القانوني للشعب اليهودي في بناء وطن قومي في فلسطين منذ البداية - الذي يوازي الاعتراف بالصهيونية نفسها. إن مطالبة الفلسطينيين، أو توقع اعترافهم بحق كهذا أمر مشكوك فيه أخلاقياً على الأقل، لأنه ينطوي على مطالبتهم بنفي ذاتهم (لا يكفي، من وجهة النظر الفلسطينية، حصر أسباب رفض الصهيونية بمسألة نفي الذات لأن معنى ذلك أن من المقبول أن يعتبر الآخرون الصهيونية شرعية إذا لم تهددهم بنفي الذات).

على الرغم من كل ذلك فإن انعكاسات المصالحة على الفلسطينيين خطيرة جداً. فالشرط المسبق والأصعب هو الاعتراف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي - وهو حق مكتسب. وسيكون على الفلسطينيين التمييز بين رفضهم لقبول الصهيونية (أي الادعاء بحق اليهود في إقامة دولة في فلسطين) وبين الحق المكتسب للإسرائيليين اليهود -

وليس الشعب اليهودي - في تقرير المصير.

العدل والتغيير السياسي

يرتبط بروز أهمية العدل لطرفي النزاع ارتباطاً وثيقاً بميزان القوى فيما بينهما، وبمسألة وجود أحد الطرفين في الجانب المتلقي للغبن. ويكون الإنسان أكثر إدراكاً لأهمية العدل إذا كان هو، أو أفراد جماعته، ضحية الظلم. وبما أن المجموعة الأقوى هي صاحبة الإمكان الأكبر في أن تكون منفذة عمليات الظلم، مثل التطهير العرقي وإبادة شعب والاستعمار والاحتلال، فإنها ستكون أقل اهتماماً بطرح قضايا العدل، بسبب انعكاساتها الأخلاقية والعملية.

يصبح الغبن جزءاً من كل نزاع مستمر يمر أحياناً كثيرة بمراحل من العنف الشديد والتحويلات الهدامة التي يتورط خلالها الجانبان في أعمال غبن وعنف. لكن يجب تذكر الفارق بين أعمال الظلم التي هي من أسس النزاع، مثل التطهير العرقي أو الكولونيالية التي نفذتها المجموعة الأقوى، وبين أعمال الظلم التي قامت بها المجموعة الأضعف نتيجة هذه الأعمال، أو رداً عليها. إن المساواة بين هذين النوعين من الأعمال مشكوك فيها أخلاقياً ونظرياً. فإذا كان هذان النوعان من الأعمال متساويين سيلاقي الطرفان الصعوبة نفسها في التعامل معهما كجزء من عملية المصالحة. لكن الأمر ليس كذلك؛ فالظلم الذي سببته المجموعة الأضعف يكون مبرراً عادة باعتباره دفاعاً عن النفس، نتيجة للظلم التاريخي الذي سببته المجموعة الأقوى ورداً عليه. ويتم بلورته في الوعي الجماعي باعتباره مقاومة تعترف بها المجموعة علناً وتفاخر بها عادة. ويكون أسهل على المجموعة مواجهة غبن كهذا، والاعتذار عن المبالغات التي وقعت في إطاره، وعن الألم الذي سببه للآخر. ليس هذا هو الحال مع المجموعة الأقوى، لأن مواجهة نتائج الظلم التاريخي تصبح جزءاً عضوياً من تصورها الذاتي وهويتها - عن وعي أو عن غير وعي - كاضطهاد وسيطرة، ولأن من شأن تحمل مسؤولية ذلك أن يكون رهناً بدفع ثمن أخلاقي واقتصادي وسياسي باهظ. لا تملك المجموعة الأقوى أي محفز يدفعها إلى مواجهة الظلم التاريخي، أو القبول بإدخال عناصر من خطاب العدل لحل النزاع دولياً. وليس مصادفة غياب العدل من الجانب النظري والتطبيقي لحل النزاع لأن المجموعات الأقوى هي عادة التي تُنظر وتطبق النظريات.

لا يشذ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن هذه القاعدة. فالظلم، من وجهة النظر الفلسطينية، قائم في صلب النزاع، وعليه فإن تحقيق نوع من العدل أمر مركزي لحل النزاع، سواء عرّف هذا العدل بالتزام القانون الدولي، أو وفق مقاييس عالمية أخرى. ويؤكد الفلسطينيون والعرب عامة أن "سلاماً عادلاً ودائماً" هو هدف العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى عكس ذلك تماماً، يرفض الخطاب السائد في

إسرائيل كليا مسألة العدل أو الظلم تجاه الفلسطينيين، ويبرز الأمن والسلام بدرجات متفاوتة من التشديد على الأمن وفصل الفلسطينيين عن إسرائيل.

الادعاء المركزي وراء عدم إدراج العدل هو أن العدل مصطلح ذاتي، وإدراجه في المفاوضات سيؤدي إلى فتح باب جديد لمواجهة إضافية. كما أشار إلى ذلك بارسيمان توف من الجامعة العبرية: "بما أن الإنصاف والعدل ليسا من المصطلحات الموضوعية التي تعرف ذاتها، فمن شأن الأطراف مواجهة الصعوبات للتوصل إلى اتفاق على ما هو منصف وعادل. يتأثر تعريف العدل والإنصاف كثيراً بالمصلحة الذاتية. وقد يؤدي تناقض وجهات النظر الناجم عن ذلك إلى تحديد ما هو الحل العادل والمنصف، وإلى وضع عراقيل أمام تحقيق السلام والعلاقات السلمية." وعليه، فإن موضوع العدل لم يدرج حتى الآن ضمن مساعي حل النزاع في الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية. وقد أوصل إطار المفاوضات السلمية الحالي، المفتقر إلى اعتبارات العدل، والموجه وفق موازين القوى، الطرفين إلى طريق مسدود، استراتيجياً، وأدخل في النزاع ديناميكيات غير مسبوقه من التصعيد الذي يلازمه تهديد وجودي للطرفين.

إن الادعاء بوجود الامتناع من التطرق إلى مسألة العدل، لأنه مصطلح يبينه المجتمع، هو أسهل الطرق للتهرب من إدراج موضوع العدل، على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، في الخطاب السياسي العام لكلا الطرفين، وفي المساعي لحل النزاع. إن حقيقة كون العدل مصطلح يتشكل مجتمعياً غير كافية لإسقاط إمكان التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين الطرفين على تعريف ماهية الظلم وفق مبدأ أساسي ما من العدل. وحتى إذا اعتمد الطرفان مفهوماً للعدل غير مرتبط بخطوط أخلاقية عامة موجهة، خارجية وواقعية، فإنه يبقى هناك متسع في إطار التعامل الذاتي غير الموضوعي للتوصل إلى اتفاق على بعض قضايا العدل، لأنه من دون حد أدنى من اتفاق كهذا لا يمكن أن يقوم اتصال بين الأفراد والجماعات باعتبارهم أعضاء في المجتمع العالمي والإنساني نفسه.

يتم إدخال عنصر العدل في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني فقط في سياق المصالحة: العملية التي تؤدي إلى اتفاق يضع حداً للنزاع الدائر بينهما منذ مئة عام وأكثر، ويشكل تسوية تاريخية تستند إلى كل قضية من قضايا المصالحة المذكورة آنفاً. لكن إذا تحول موضوع العدل إلى الموضوع المركزي في مساعي السلام العربي - الإسرائيلي، فإن المسائل الذاتية والتشكيلات المجتمعية لمصطلح العدل ستعود لتأخذ كامل مفعولها: ما هو العدل؟ ومن يعرف العدل؟ وأي نوع من العدل هو الضروري؟ هذه أسئلة صعبة لكن ليست عديمة الجواب في إطار عملية مصالحة تستند إلى الاعتراف بالتاريخ والمسؤولية التاريخية وفق ما ذكرنا أعلاه. ففي مسألة حق العودة الفلسطينية على سبيل المثال، التي هي لب النزاع، يقول الفلسطينيون إن طردهم من

وطنهم ومن مدنهم وبلداتهم في حرب 1948 هو غبن، ويقتضي العدل أن يعود اللاجئين، وضمنهم أولئك الذين فروا من هول الحرب (وإن لم يطردها بصورة مباشرة). هل يمكن دراسة هذا المطلب في إطار عدل ما؟ أم أن حقيقة كون العدل مصطلحاً يشكله المجتمع تُسقط صدقية الاستعانة به؟ والخلاف الإسرائيلي - الفلسطيني لا يدور في شأن العدل أو الغبن الكامنين في هذا الادعاء، لأن مسألة عودة اللاجئين لم تطرح على المجتمع الإسرائيلي في إطار كهذا. في المقابل فإن الإطار الوحيد الذي بحثت فيه هذه المسألة في المجتمع الفلسطيني كان موضوع العدل.

لقد امتنع الإسرائيليون من تناول هذا الادعاء، لا في إطار موضوع العدل، ولا عبر الاستعانة بذاتية مفهوم العدل. ففي إسرائيل إجماع على أنه لا يمكن القبول بحق العودة للاجئين، وهناك حظر شبه مطلق على مناقشة مسألة اللاجئين سياسياً بحيث لا يتعدى النقاش الرأي الشائع في أن ذلك سيجلب لإسرائيل الخراب. وقد أصبح الرد اليهودي الإسرائيلي، الفردي والجماعي على حد سواء، على المطلب الفلسطيني بالعودة هو الرفض القاطع تلقائياً. ويتم، بحجة تهديد وجود المجتمع اليهودي (وحتى وجود اليهود كأفراد). وي طرح هذا الرفض كردة فعل طبيعية و غريزية تنشأ للحفاظ على الوجود الفردي والجماعي. ولأن المجتمع اليهودي يعتبر هذا الرد تابعاً لنمط الردود التلقائية، أو لأنماط مشابهة لها، فهو يخرج من مجمل الاعتبارات الأخلاقية السارية والمتعلقة بالإرادة الحرة للإنسان. ويبني المجتمع اليهودي هذا الرد - إنكار حق العودة - وكأنه رد طبيعي غرائزي كي يحرر نفسه من الاعتبارات الأخلاقية. إلا أن هذا الرد يتحرك بفعل الإرادة الحرة، وليس رداً تلقائياً. وبالتالي فهو يتبع فئة القوانين الأخلاقية.

يلزم إدراج العدل في المساعي الرامية إلى تحقيق سلام إعادة تأطير السؤال من جديد بشكل يلزم تغييراً في الوعي، لا وفق السؤال "هل من المستحسن للجانبين استعمال إطار من العدل؟" وإنما وفق السؤال "أي إطار عدل يجدر بهما استعماله؟" فما دام العدل غائباً من حلبة حلول النزاعات الإقليمية، لا عجب إذاً في عدم الإجابة عن السؤال، والأنكى من ذلك عدم إثارته.

في غياب جواب عن السؤال: أي إطار من العدل يجدر بالجانبين استعماله؟ يمكن دائماً العودة إلى الخيار القائم: التقليد الإيجابي الذي يحدده القانون الدولي في مسألة اللاجئين ومطالبتهم بالعودة إلى أوطانهم. ويقدم القانون الدولي عدداً من الإجابات على هيئة قرارات للأمم المتحدة. ويقبل الفلسطينيون بهذا الحل كخيار، بينما يرفضه الإسرائيليون. إذاً، في إطار من العدل، سيكون العبء المفروض على الإسرائيليين هو إقناع محاورهم الفلسطينيين بالسبب الذي يجب أن يُرفض على أساسه العدل المقترح من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وعليهم، بالإضافة إلى ذلك، اقتراح

مصطلحات بديلة في إطار نوع ما من العدل. وأياً تكن مصطلحات العدل التي سيطرحونها فإنه يجب أن تكون قادرة على مواجهة لاجئ في لبنان أو في غزة والتوضيح له، بلغة من العدل، حجتهم في رفض حقه في العودة بموجب قرارات الأمم المتحدة، لأن المصالحة ستبقى مجرد خداع للبصر، إلا إذا، وإلى أن تشعر أغلبية اللاجئين الفلسطينيين بأن عدلاً قد تحقق. التسوية الوحيدة التي يمكن تحقيقها في غير هذه الحالة تكون بالقوة فقط.

تشكل الانعكاسات الأخلاقية الناجمة عن القبول بإطار من العدل عاملاً رادعاً لدى المجموعة الأقوى يمنعها من قبوله بإرادتها الحرة. إذ سترتب على هذه المجموعة، في هذا الوضع، الطعن في قضايا جوهرية في صورتها الذاتي وهويتها الجماعية. لكن الانعكاسات العملية لقبول إطار من العدل على مجتمعها نفسه أكبر كثيراً. إذ إن تفكيك جهاز الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، والقبول بالعمل وفق المقاييس الدولية للقانون والعدل، والقبول بمبدأ المساواة الكاملة للمواطنين اليهود والعرب داخل إسرائيل نفسها، كل هذا يعني إعادة هيكلة الدولة اليهودية. ومهما تكن الصورة التي ستكون عليها عملية إعادة الهيكلة، سيكون هذا التغيير رهناً بإعادة تقسيم الموارد، المحسوسة منها وغير المحسوسة، وبوضع مقاييس جديدة وعادلة للدستور ستكون بالضرورة على حساب المجموعة الأقوى. نظرياً، من شأن عملية إعادة الهيكلة هذه أن تذهب بعيداً كما حدث في جنوب أفريقيا. فمعنى إعادة الهيكلة هو فقدان مكانة التمييز والامتيازات، وفقدان الهوية الاستثنائية (exclusive) للدولة اليهودية - من دون أي ضمان للبقاء الجماعي والأمن. وخلافاً لجنوب أفريقيا، فإن المجموعة الأضعف لم تنجح حتى الآن في إنتاج وبلورة بديل يعتبره جزء، على الأقل، من المجتمع الإسرائيلي عادلاً.

لكن لن يكون في الإمكان تحقيق المصالحة من دون عملية إعادة هيكلة اجتماعية وسياسية واسعة كهذه. لا يوجد أي مثال في التاريخ لمصالحة تمت بلا تغييرات درامية في النظام السياسي القومي الذي ساد. فإذا كانت جنوب أفريقيا قدوة المصالحة التاريخية، فذلك يعود إلى أن التغيير السياسي الذي طرأ على الدولة كان هائلاً، تماماً مثل التغيير السيكولوجي - الاجتماعي. ومحاولة تحقيق الأمر الثاني من دون الأول محاولة عديمة الفائدة. في إمكان تسوية تاريخية تتوافق مع المصالحة كما ذكر أعلاه، في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني، أن تأخذ عدة أشكال سياسية. ولا يتسع المجال هنا لفحص هذه الأشكال بالتفصيل. يكفي أن نقول إن العبء الملقى على عاتق إسرائيل هو عبء مواجهة تاريخ أخذ مكان الفلسطينيين والاعتراف بحقهم في العودة، وفي المقابل على الفلسطينيين الاعتراف اعترافاً كاملاً بالحق المكتسب للشعب اليهودي الإسرائيلي في العيش بأمان في فلسطين. ومن شأن هذه التسوية أن تكون على هيئة

دولتين، وفق الحدود المدرجة في قرارات الأمم المتحدة، وعلى أساس جميع قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن - دولة واحدة للفلسطينيين ودولة للإسرائيليين (والمقصود مواطني إسرائيل). ومن شأن التسوية أن تكون عبر حل يقترح دولة ثنائية القومية، مبنية على العيش المشترك للإسرائيليين اليهود والفلسطينيين على كامل تراب فلسطين الانتدابية؛ أو الحل القائل بإقامة دولة علمانية ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، وفق قاعدة صوت واحد لكل إنسان انطلاقاً من المساواة بين اليهود والعرب.

إذا أخذنا الواقع الميداني والتغيرات التي تفرضها المصالحة، وخصوصاً من جانب الإسرائيليين، في الحسبان، فمن غير الممكن تحقيق مصالحة في ظل موازين القوى القائمة بين الطرفين، إقليمياً ودولياً. ويتعزز هذا التقدير بفعل نماذج المصالحات التاريخية المذكورة أعلاه. فالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يتلاءم مع أي نموذج من هذه النماذج المذكورة. زيادة على ذلك فإنه عندما نطبق على الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية العوامل المؤثرة في النزاعات المرهونة بغبن تاريخي، يبدو أن إمكانيات المصالحة تتضاءل. فهناك، أولاً، انعدام التوازن الجوهرية في القوة لمصلحة إسرائيل؛ ثانياً، غياب أي محفز إيجابي لدى إسرائيل على إحداث تغيير حقيقي؛ ثالثاً، الثمن السياسي بالنسبة إلى إسرائيل اليوم كبير جداً، وله انعكاسات سيكولوجية بالغة الأثر في الهوية الجماعية، وفي لحمة الروايات القومية؛ رابعاً، يفتقر المجتمع الدولي إلى الوعي المكثف بالظلم التاريخي الواقع على الفلسطينيين؛ خامساً، يتواصل تورط الأجيال الإسرائيلية الجديدة في مشروع الكولونيالية المستمر في المناطق الفلسطينية المحتلة. زد على ذلك عدم نجاح الفلسطينيين في طرح مشروع يشرح رؤيتهم، بحيث يتسع للإجابة عن السؤال: كيف وأين يدرج الكيان الإسرائيلي الجماعي مع حق العودة وفي إطار عادل؟

سيتغير الواقع بصورة حادة إذا فشلت إسرائيل في تحرير ذاتها من المناطق المحتلة، وعندما يتطور جهاز سيطرتها إلى نظام جديد من أشكال التفرقة العنصرية (الأبارتهايد). هذا السيناريو وإن كان معقولاً إلا أنه ليس أكيداً. وبصورة متناقضة، من شأن عملية مصالحة أن تكون معقولة أكثر في مثل هذه الأوضاع لأن استحقاقاتها ستأطر في هذه الحالة داخل الدولة الواحدة وفق معايير أخلاقية واضحة من المساواة. يبدو أنه لا يمكن تجاوز العراقيل الماثلة أمام مصالحة إسرائيلية - فلسطينية في السياق السياسي الحالي. وهذا هو سبب سعي الطرفين لتسوية النزاع أو حله - وأحياناً يتأرجحان بين الأمرين - ولا يسعيان للمصالحة. ويظل السؤال القائم مطروحاً على النظرية والتاريخ، وهو: هل يستطيع طرفاً نزاع تتخلل علاقتهما أعمال الغبن التاريخي وانعدام التكافؤ في موازين القوى، كما هي الحال في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني،

■ التوصل إلى حل للنزاع من دون مصالحة؟

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>